الرئيس التونسي يتوعد بالتصدي لمحتكري السلع والخدمات

قال الرئيس التونسي قيس سعيد، إنه سيتعامل بحزم ضد محتكري السلع والخدمات بمختلف القطاعات في السوق المحلية، مؤكدا أنهم "سيدفعون الثمن غاليا".

جاء ذلك، عقب زيارة أداها "سعيّد" إلى مستودع للحديد بمنطقة بئر مشارقة بمحافظة زغوان (جنوب العاصمة)، حيث تم حجز 31 ألف طن من الحديد الموجه للاستعمال في البناء مخزنة بغرض المضاربة.

وكثفت تونس عملياتها الرقابية إلى جانب تصريحات من الرئيس نفسه، بشأن محتكري السلع والخدمات، في أعقاب اتخاذه قرارات، شملت إقالة رئيس الحكومة وتعليق عمل البرلمان.

وذكر "سعيّد" في مقطع مصور نشرته وسائل إعلام محلية ومواقع تواصل اجتماعي، أنه سيواصل "حرب التصدي لكل مظاهر الاحتكار، ولا مجال للتسامح مع كل من يعمد للتحكم في تزويد السوق وزيادة الأسعار والتنكيل بقوت المواطنين".

وزاد: "المحتكرون يسعون للتحكم في السوق وفي سياسات الدولة، ولا مجال للتسامح معهم، وأنهم سيدفعون الثمن غاليا.. هؤلاء مجرمون ينكلون بالشعب التونسي ويدفعون المال لمن يغض الطرف عنهم، لكن الدولة ستستمر وسنتصدى لهم بالحديد".

خرجت تنديداً باستمرار الحصار على القطاع

11 إصابة باعتداء إسرائيلي على تظاهرة قرب حدود غزة

اصابة فلسطيني خلال الاشتباكات

أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، إصابة 11 متظاهرا فلسطينيا، خلال اعتداء الجيش الإسرائيلي على تظاهرة قرب حدود غزة.

وأفادت الصحة في بيان وصل الأناضول نسخة منه، بـ"إصابة 11 مواطنا، بينهم 3 إصابات متوسطة بالرصاص الحي، و8 إصابات طفيفة بالرصاص المغلف بالمطاط وقنابل الغاز وشظايا مختلفة شرق مدينة غزة".

أطلق الجيش الإسرائيلي، الرصاص الحي تجاه متظاهرين اقتربوا من السياج الفاصل بين قطاع غزة وإسرائيل.

وأفاد مراسل الأناضول، بأن قوات الجيش الإسرائيلي أطلقت الرصاص الحي، وقنابل الغاز المسيلة للدموع تجاه الشبان المتظاهرين على الحدود الشرقية لمنطقة ملكة، شرق مدينة غزة.

و تظاهر شبان فلسطينيون من "وحدة الإرباك الليلي"، على الحدود الشرقية بين قطاع غزة وإسرائيل، تنديدا باستمرار الحصار على غزة.

وتأتي تلك التظاهرة بعد دعوات أطلقها الشبان على مواقع التواصل الاجتماعي للتظاهر قرب الحدود، في ظل تلكؤ إسرائيل برفع الحصار عن غزة.

و"الإرباك الليلي"، مجموعات شبابية تنظم مسيرات ليلية قرب حدود غزة مع إسرائيل، وتستخدم القنابل الصوتية، وتشعل إطارات مركبات، بهدف إزعاج جيش الاحتلال وسكان المستوطنات المتاخمة للحدود.

ومنذ مايو الماضي، قيدت إسرائيل بشكل كبير إدخال البضائع إلى غزة، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية في القطاع.

وترفض إسرائيل السماح بإعادة إعمار ما دمرته حربها الأخيرة (مايو الماضي) في غزة، وتربط ذلك بإعادة "حماس" التي تحكم القطاع منذ عام 2007، 4 محتجزين إسرائيليين لديها، بينهم جنديان، وهو ما ترفضه الحركة التي تطالب بعقد صفقة تبادل للأسرى.

طائرات إسرائيلية تقصف موقعا للمقاومة في غزة

شنت طائرات حربية إسرائيلية، غارات على موقع تابع للمقاومة الفلسطينية بقطاع غزة. وأفاد مراسل الأناضول نقلا عن شهود عيان، بأن المقاتلات قصفت موقعا للمقاومة الفلسطينية وسط قطاع غزة.

وحتى الساعة (21:40) ت.غ لم تعلن وزارة الصحة الفلسطينية بالقطاع وقوع إصابات جراء القصف، فيما لم يصدر بيان عن الجيش الإسرائيلي حول الغارات.

تظاهر شبان فلسطينيون من "وحدة الإرباك الليلي"، على الحدود الشرقية بين قطاع غزة وإسرائيل، تنديدا باستمرار الحصار على غزة.

وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، عن إصابة 11 متظاهرا فلسطينيا خلال اعتداء الجيش الإسرائيلي على التظاهرة.

و"الإرباك الليلي"، مجموعات شبابية تنظم مسيرات ليلية قرب حدود غزة مع إسرائيل، وتستخدم القنابل الصوتية، وتشعل إطارات مركبات، بهدف إزعاج جيش الاحتلال وسكان المستوطنات المتاخمة للحدود.

ومنذ مايو الماضي، قيدت إسرائيل بشكل كبير إدخال البضائع إلى غزة، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية في القطاع.

وترفض إسرائيل السماح بإعادة إعمار ما دمرته حربها الأخيرة (مايو الماضي) في غزة، وتربط ذلك بإعادة "حماس" التي تحكم القطاع منذ عام 2007، 4 محتجزين إسرائيليين لديها، بينهم جنديان، وهو ما ترفضه الحركة التي تطالب بعقد صفقة تبادل للأسرى.

«شؤون الأسرى»: اعتقال 130 فلسطينية منذ بداية العام

أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، بأن إسرائيل اعتقلت 130 فلسطينية منذ مطلع 2021.

وقال عبد الناصر فروانة رئيس وحدة الدراسات والتوثيق في الهيئة (رسمية)، في بيان اطلعت عليه الأناضول، إن "الاحتلال اعتقل نحو 130 من النساء الفلسطينيات منذ مطلع العام الجاري 2021".

وأضاف: "في ظل تصاعد البطش الإسرائيلي وارتفاع الاعتقالات في صفوف النساء، فإن العدد مرشح للازدياد خلال الشهور القادمة من العام الجاري".

ولفت إلى أن "سلطات الاحتلال الإسرائيلي لم تستثن النساء يوما من بطشها واعتقالاتها التعسفية، كما وأن الأشكال والأساليب المتبعة عند اعتقال المرأة الفلسطينية لا تختلف عنها عند اعتقال الرجال".

وأوضح فروانة أن "الجريمة الإسرائيلية لا تقتصر على ذلك، وإنما تمتد إلى ما بعد الاعتقال، حيث التحقيق القاسي، والتعذيب بأشكاله المتعددة الجسدي والنفسي".

وذكر أن السلطات الإسرائيلية "ما زالت تحتجز في سجونها 40 أسيرة فلسطينية، بينهن 11 أما، ولعل أبرزهن الآن الأسيرة الحامل أنهار الديك، والتي هي على وشك أن تضع مولودها في السجن".

واعتقلت قوات الاحتلال "الديك" من بلدة كفر نعمة غربي رام الله، في مارس/آذار الماضي، وهي حامل في شهرها الرابع، بتهمة محاولة تنفيذ عملية طعن في بؤرة استيطانية على جبل "كيسان" القريب من بلدتها، ولم يصدر بحقها أي حكم، وتقبع في سجن الدامون (جنوب)، وسُمح لزوجها بزيارتها مرة واحدة.

وأفرجت إسرائيل عن 90 سيدة بعد اعتقالهن، فيما لا تزال 40 سيدة من مجموع نحو 4850 أسيرا في المعتقلات وفق مؤسسات مختصة بشؤون الأسرى.

«حماس» تدعو للضغط على إسرائيل لإنهاء حصار غزة

دعت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، للضغط على إسرائيل لإنهاء حصارها المفروض على قطاع غزة.

وقال الناطق باسم الحركة فوزي برهوم في تصريح صحفي: "ندعو الجميع إلى تحمل مسؤولياته والضغط على الاحتلال لإنهاء حصاره الظالم".

وأضاف أنه "لن يتحقق أي هدوء أو استقرار ما دام شعبنا (الفلسطيني) يفتقد الحياة الحرة والكريمة".

وتابع برهوم: "يتحمل الاحتلال الصهيوني كل تداعيات ونتائج تشديد الحصار على غزة وتصاعد الأزمة الإنسانية لدى سكانها".

وقال إن "الشعب الفلسطيني لن يقبل مطلقا بسياسات الاحتلال أو المساومة على حقوقه الوطنية"، مضيفاً: "سنستمر في مشوارنا النضالي والكفاحي لانتزاع هذه الحقوق".

ويسود التوتر، في قطاع غزة، منذ عدة أسابيع، جراء تشديد إسرائيل الحصار على القطاع، وهو ما تسبب في تفاقم الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

ومنذ مايو الماضي، تُقيّد إسرائيل بشكل كبير، إدخال البضائع إلى غزة.

وترفض إسرائيل السماح بإعادة إعمار ما دمرته حربها الأخيرة (مايو الماضي) في غزة، وتربط ذلك بإعادة "حماس" التي تحكم القطاع منذ عام 2007، 4 محتجزين إسرائيليين لديها، بينهم جنديان، وهو ما ترفضه الحركة التي تطالب بعقد صفقة تبادل للأسرى.

أزمة «قطع العلاقات».. اتصالات مصرية، سعودية مع المغرب والجزائر

أجرت مصر والسعودية اتصالات هاتفية مع وزيري خارجية الجزائر رمطان لعمامرة، والمغرب ناصر بوريطة، بعد أيام قليلة من أزمة "قطع العلاقات" بين البلدين الجارين.

وقال لعمامرة، في تغريدتين، إنه تلقى اتصالين هاتفيين من وزيري خارجية مصر سامح شكري، والسعودية فيصل بن فرحان.

وأوضح لعمامرة، أن الاتصال مع شكري بحث "أهم مستجدات الأوضاع على الساحة المغاربية وسبل تعزيز العمل العربي المشترك".

وعن اتصال بن فرحان، لفت لعمامرة إلى أنه تناول "العلاقات الثنائية الأخوية"، بجانب "تبادل وجهات النظر حول قضايا إقليمية ودولية تحظى باهتمام مشترك". ولم يشر لعمامرة صراحة إلى وجود حديث عن أزمة بلاده مع المغرب.

غير أنه في وقت متأخر ، قال شكري في بيان للخارجية المصرية، إنه أجرى اتصالين هاتفيين بكل من لعمامرة وبوريطة.

وأضاف البيان أن "شكري تطرق، خلال الاتصالين الهاتفيين، إلى التطورات الأخيرة التي شهدتها العلاقات بين البلدين الشقيقين، وسبل الدفع قُدما بتجاوز تلك الظروف"، في إشارة إلى قطع العلاقات.

وأكد شكري "ضرورة العمل على إعلاء الحلول الدبلوماسية والحوار إزاء تحريك المسائل العالقة بينهما".

وفي 24 أغسطس الجاري، أعلن لعمامرة قطع بلاده العلاقات الدبلوماسية مع المغرب؛ بسبب ما سماه "خطواتها العدائية المتتالية".

فيما أعربت الرباط عن أسفها جراء تلك الخطوة، ووصفت مبرراتها بـ"الزائفة".

وفي سياق متصل، أفادت الخارجية السعودية في بيان بوقت متأخر من مساء الجمعة، أن بن فرحان أجرى اتصالين بالوزيرين المغربي والجزائري نفسيهما.

وفي الاتصالين المنفصلين، بحث وزير خارجية السعودية "العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها والتطورات الإقليمية والدولية"، وفق البيان ذاته الذي لم يذكر تفاصيل أخرى.

دعت السعودية في بيان للخارجية، الجزائر والمغرب إلى ضبط النفس وعدم التصعيد، وتغليب الحوار لحل الخلافات بين البلدين.

وتشهد العلاقات بين البلدين انسدادا، منذ عقود، على خلفية ملفي الحدود البرية المغلقة منذ عام 1994، وإقليم الصحراء المتنازع عليه بين الرباط وجبهة "البوليساريو".

السودان: حاكم دارفور يطالب بتسريع تشكيل القوة المشتركة

اشتباكات في دارفورد

طالب حاكم إقليم دارفور غربي السودان مني أركو مناوي، الحكومة الاتحادية بتسريع تشكيل القوة المشتركة المنصوص عليها في "اتفاق جوبا للسلام" من أجل حماية المدنيين بالإقليم.

وقال مناوي، خلال خطاب له أمام لقاء جماهيري عقده بالعاصمة الخرطوم وتابعه مراسل الأناضول، إنه يدعو الحكومة الاتحادية إلى "التدخل لتسريع تشكيل القوة المشتركة في دارفور لمنع الانفلات الأمني، وإيقاف أعمال النهب والفوضى".

وأضاف: "لا بد من تكوين القوات المشتركة لحماية المدنيين في دارفور إنفاذا لاتفاق السلام الموقع في جوبا".

وبرعاية من جنوب السودان، وقعت الحكومة السودانية وحركات مسلحة منضوية ضمن تحالف "الجبهة الثورية"، في 3 أكتوبر 2020، اتفاقا لإحلال السلام في البلاد.

وتضمن الاتفاق، الذي جرى توقيعه في جوبا، بندا للترتيبات الأمنية ينص على تشكيل قوة مشتركة من القوات الحكومية والحركات المسلحة تحت اسم "القوى الوطنية لاستدامة السلام في دارفور"، يبلغ قوامها نحو 12 ألف عنصر.

واعتبر مناوي، في خطابه، أن "تأخير تشكيل تلك القوة أدى إلى ازدياد التفلتات الأمنية وأعمال النهب" في دارفور؛ محذرا من "انزلاق الأوضاع نحو الفوضى" جراء ذلك.

ومضى قائلا: "تشكيل القوة المشتركة تأخر كثيرا"، محملا الحكومة الاتحادية مسؤولية ذلك.

وتبرر الحكومة الاتحادية تأخر تنفيذ بند الترتيبات الأمنية الوارد في "اتفاق جوبا للسلام" إلى نقص التمويل، خاصة أن العملية تحتاج إلى حوالي 10 ملايين دولار.

وبشكل شخصي، ولسد الثغرة الأمنية في دارفور إلى حين تشكيل القوة الأمنية المشتركة المنصوص عليها باتفاق السلام، أعلن مناوي، الثلاثاء الماضي، عن تشكيل قوة أمنية بالاتفاق القيادات الأمنية في دارفور، دون تفاصيل عن قوامها وموعد دخولها حيز العمل.

وفي 2003، اندلع في دارفور نزاع مسلح بين القوات الحكومية وحركات مسلحة متمردة، أودى بحياة حوالي 300 ألف، وشرد نحو 2.5 مليون آخرين، وفق الأمم المتحدة.

وإحلال السلام في السودان هو أحد أبرز الملفات على طاولة حكومة عبد الله حمدوك، وهي أول حكومة منذ أن عزلت قيادة الجيش، في 11 أبريل 2019، عمر البشير من الرئاسة (1989–2019)، تحت ضغط احتجاجات شعبية مناهضة لحكمه.